

## الاقتصاد والمقاومة(\*)

د. منير الحمش (\*\*)

تتعرض المنطقة العربية لمجموعة من المخاطر والتهديدات، وفي ذات الوقت تتكاثر في الأفق المشروعات الجاهزة للتفكيك وإعادة التركيب، تحت مسميات مختلفة، بعضها جديد، والبعض الآخر مجدد، وجميعها يستهدف خلق حالة من «عدم الاستقرار والفوضى الخلاقة» مما يشكل أحد أهم التهديدات الرئيسية التي تواجه البلدان العربية، وتمثل الأوضاع السائدة اليوم في كل من العراق ولبنان وفلسطين، مثالا نموذجياً ينتظر أن يعمم على المنطقة برمتها.

وما تتعرض له سورية اليوم من تهديدات ومخاطر ليس بعيداً عما يجري، لا بل أنه يقع في مركز المخططات الأميركية الهادفة إلى تفكيك الوطن العربي وإعادة تركيبه على أسس جديدة، تخدم المصالح الأميركية (والأوروبية والصهيونية أيضاً) على اعتبار أولوية التقاء هذه المصالح التي يجمعها الإطار العالمي للتوسع الرأسمالي من جهة، والتطلعات الاستعمارية الإمبريالية في الهيمنة والتحكم بمصائر الشعوب من جهة ثانية.

وقد أصبح من الواضح تقسيم التهديدات والمخاطر التي تواجه الوطن العربي، إلى ثلاثة أنواع

هي:

**1 - التهديدات المادية المباشرة،** والمتمثلة في الاحتلالات العسكرية التي أصبح يعاني منها العراق كما يعاني منها الشعب الفلسطيني، ويعتبر احتلال الجولان السورية نموذجاً للاحتلال العسكري الاستعماري الاستيطاني الحديث.

إن هذا النوع من التهديد من شأنه أن يوجب العنف ويؤدي إلى تخريب الحياة اليومية للمواطنين، ويصادر إمكانات النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

(\*) محاضرة في إطار ندوة الثلاثاء الاقتصادية العشرين 2006/12/5.

(\*\*) باحث وكاتب اقتصادي/سياسي - نائب رئيس مجلس إدارة جمعية العلوم الاقتصادية السورية.

ويمكن أن نضيف إلى هذا النوع من المخاطر والتهديدات، نزاعات الحدود المفتعلة التي ورثتها عهود الاستعمار القديم، والصراع على الموارد الطبيعية ذات البعد الاستراتيجي، وعلى رأسها النفط والغاز، والمشكلات الناجمة عن الأطماع الإسرائيلية في المياه، وغير ذلك.

**2 - المخاطر والتهديدات الناجمة عن السياسات الاقتصادية الليبرالية الكلية في إطار العولمة** والاندماج بالاقتصاد العالمي، والتي نجم عنها مجموعة من التحديات الاقتصادية والاجتماعية كالفقر والبطالة وسوء توزيع الدخل والثروة بين السكان، فضلاً عن تدهور الحالة التعليمية والصحية، وتهديد التماسك الاجتماعي.

**3 - المخاطر والتهديدات الخارجية المتمثلة بمشاريع التفكيك وإعادة التركيب التي يأتي في مقدمتها** «مشروع الشرق الأوسط الكبير»، القائم على نظرة أحادية أميركية - أوروبية - إسرائيلية، تقوض مفهوم الأمن القومي العربي، والتكامل الاقتصادي العربي، وتهدد الهوية العربية، وتغرق المنطقة في ترتيبات أمنية واقتصادية لا تخدم بالنهاية سوى مصالح الغرب وعلى رأسه الولايات المتحدة والصهيونية.

#### الواقع العربي الراهن والإصلاح:

يمكن القول أن العرب، منذ حصول بلدانهم على استقلالها السياسي، بعد الحرب العالمية الثانية تبعاً، قد فشلوا في تحقيق الوحدة والتكامل الاقتصادي العربي، كما فشلوا في تحقيق تنمية بلدانهم، وبالتحديد أخفق العرب في إقامة نظام عربي إقليمي، وفي تأسيس كتل اقتصادية قوي، وفي تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية حقيقية سواء على الصعيد القطري أو على الصعيد القومي.

ويمكن استخدام نتائج تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2002، والذي أعده بعض المفكرين والمتقنين العرب، وصدر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، رغم اعتراضنا على بعض فرضياته، وقد استخدم الرئيس الأميركي بوش، نتائج التقرير، والتي تلخص بالنقائص الثلاثة: **النقص في الحرية، النقص في المعرفة، وتمكين النساء.** وقال في مشروعه «الشرق الأوسط الكبير» إن المجتمعات التي تتصف بهذه النقائص الثلاثة هي التي تنتج الإرهاب، وأقام مشروعه على فكرة مركزية تقوم على الإصلاح الديمقراطي، والدعوة إلى الانخراط في اقتصاد السوق الحرة والاندماج بالعولمة والاقتصاد العالمي.

وإلى جانب المشروع الأميركي، كان هناك أيضاً مجموعة من المشروعات الأوروبية، وجميع هذه المشروعات متعددة الأبعاد: السياسية والاستراتيجية والاقتصادية، والثقافية والتعليمية، إلا أن ما يجمع بينها هو الخلفية التي تتحكم بنظرة الولايات المتحدة والغرب الأميركي إلى العرب والمنطقة العربية، وتقوم هذه النظرية على ثلاثة عوامل:

**العامل الأول:** الرغبة في زرع إسرائيل في المنطقة العربية لخدمة أغراض المصالح الاقتصادية والسياسية والاستراتيجية وللخلاص من المشكلة اليهودية.

**العامل الثاني:** وجود الاحتياطات النفطية الهائلة في باطن الأرض العربية، وحاجة البلدان الصناعية المتقدمة لهذه المادة الاستراتيجية.

**العامل الثالث:** الموقع الاستراتيجي للوطن العربي، وسط القارات الثلاثة آسيا وأفريقيا وأوروبا.

ولهذا فقد عمل الغرب (وعلى رأسه الولايات المتحدة) على:

- منع وحدة العرب، ومنع تقدمهم وتنمية مجتمعاتهم وإعاقة التطور الديمقراطي.
- ربط كل بلد عربي لوحده بمركز من المراكز الرأسمالية العالمية.
- تعزيز وجود إسرائيل كحاجز مادي ما بين المشرق والمغرب، بما يشكل تهديداً مستمراً للأمن واستقرار المنطقة.

وساعد على نجاح الغرب والولايات المتحدة في مساعهم هذا أنظمة قطرية تسلطية واستبدادية عملت على إقصاء الشعب عن ممارسة حقه في إدارة شؤونه في تخريب متعمد للحياة السياسية. في هذا الإطار، تُصدر إلينا مشروعات الإصلاح من الخارج، مشتملة على نحو رئيسي على مشروع «الشرق الأوسط الكبير» الذي عاد وأصبح «الشرق الأوسط الجديد» خلال الحرب العدوانية الأخيرة على لبنان، وكذلك مشروع «الشراكة الأوروبية المتوسطية».

وقد وجدنا كيف أنه في ظل شعارات التحرير وتحقيق النموذج الديمقراطي التي أطلقتها الإدارة الأميركية بعد احتلال العراق، أن المسألة لا تخرج عن إطار تفكيك الدولة والمجتمع في العراق وإعادة تشكيله سياسياً واستراتيجياً واقتصادياً وعسكرياً ليتلائم ويتوافق مع «المشروع الإمبراطوري الأميركي» بإقامة نموذج ديمقراطي يمكن تعميمه على جميع بلدان تلك المنطقة الممتدة من موريتانيا في الغرب إلى حدود الصين في الشرق.

والواقع أن المطروح ليس هدفه الإصلاح والارتقاء بأوضاع شعوب هذه المنطقة، بل فيما يتعلق بالعرب، تطويع نظامهم الإقليمي الراهن ليصبح نظاماً متوافقاً مع متطلبات النظام الرأسمالي الإمبريالي العالمي في مرحلة تطوره الراهن. ولعل التركيز على الأبعاد الاقتصادية (التمثل بالدفع باتجاه اقتصاد السوق وتصفية الدور التوجيهي للدولة وإنجاز الخصخصة) من جهة، والإصلاح الثقافي والتعليمي من جهة أخرى، يعتبر من أهم وأخطر عناصر المبادرات الإصلاحية الجديدة.

وتأتي الدعوة إلى الانفتاح الاقتصادي، وتحرير التجارة والخصخصة، في إطار عملية الإصلاح الاقتصادي والتثبيت الهيكلي، التي تصب في النهج الذي يقوم على الأسس التي وضعها (توافق واشنطن) بالاتفاق بين جهات ثلاث مقرها واشنطن هي صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وحكومة الولايات المتحدة، بشأن تسهيل الانتقال إلى اقتصاد السوق والانخراط في العولمة والاندماج بالاقتصاد العالمي.

ويشتمل «مشروع الشرق الأوسط الكبير» على جانب أمني على غاية من الأهمية، ويقوم هذا الجانب على إشراك منظمة «حلف الأطلسي» في الترتيبات الأمنية.

ويلاحظ هنا القفز على موضوع الصراع العربي - الصهيوني، وتحويله إلى قضية هامشية ملحقة يسبقها أولويات مثل: مكافحة الإرهاب، والإصلاح الديمقراطي، وإصلاح النظام التعليمي. ولعل من أهم نتائج هذا المشروع، ومشروع الشراكة الأوروبية، توسيع وتعميق العلاقات الاقتصادية فيما بين بلدان منطقة الاندماج الإقليمي الجديدة، (سواء في منطقة الشرق الأوسط الكبير، أم في منطقة الشراكة الأوروبية المتوسطة)، وتقليص التشابكات والعلاقات العربية - العربية، أو في أحسن الأحوال مرورها من خلال الوسيط الإسرائيلي، باعتبار أن الاقتصاد الإسرائيلي سوف يصبح محطة الضخ الاقتصادية الرئيسية في المنطقة: تجارياً ومالياً وتكنولوجياً، ويتم ذلك المخطط عبر مشروعات إقليمية (عابرة للبلدان العربية) تدخل فيه إسرائيل كطرف رئيسي، مثل مشروعات الطرق البرية السريعة، وخطوط نقل الغاز والنفط والكهرباء والمشروعات السياحية المشتركة وغيرها من مشروعات (الربط الإقليمي).

ومن تجليات المشروع الأميركي يجري الحديث عن (المثلثات) الاستراتيجية والاقتصادية الجديدة، التي تمهد للترتيبات (الشرق - أوسطية) وتقوم الفكرة المطروحة من قبل إسرائيل لإقامة (المثلث الذهبي الجديد) الذي يضم كل من لبنان وإسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة. وقد نشرت جريدة (يديعون أحرانوت) في شهر شباط من عام 2004 ملخصاً لهذا المشروع يقوم انطلاقاً من انضمام إسرائيل إلى عضوية (حلف الأطلسي) حيث يقوم على الشاطئ الشرقي للبحر الأبيض المتوسط تحالف من ثلاث دول صغيرة تضم ما بين 15 و20 مليون نسمة، تعيش على قطعة أرض صغيرة، وتتحوّل خلال عشر سنين إلى جزء من أوروبا.

وتقدم الصحيفة الإسرائيلية رؤيتها لما سينجم عن المثلث الذهبي الجديد فتقول: «سوف ينشغل ابن نصر الله وابنة عرفات وأبناء شارون بأعمال التجارة، وليس بأعمال الاختطاف والانتحار والاعتقال، وهكذا سوف يكون الرابط الجامع لنخب تلك الشعوب هو أنشطة التجارة والأعمال والمال».

هكذا ينظر منظرو الصهيونية والعولمة إلى المنطقة، وهكذا يعملون من أجل اندماج المنطقة العربية بالعولمة حيث تنوب الخصوصيات الحضارية على النحو الذي بشر به شمعون بيريز في كتابه: «الشرق الأوسط الجديد».

إن فكرة المثلث الذهبي تقوم على أساس تكوين (رأس حربة) لاخترق المنطقة العربية، وتفكيك فضاء بلدان المشرق العربي الذي لعبت دوراً مركزياً في التاريخ العربي المعاصر.

ومن هنا تبدو مخاطر التحول نحو اقتصاد السوق، والاندماج بالاقتصاد العالمي عبر الوسيط الإسرائيلي.

لقد سقط المشروع الأميركي في العراق تحت أقدام المقاومة العراقية الباسلة، وأن نجح في خلق الفتنة بين العراقيين، وتحول إلى تحقيق نجاحات مؤقتة في لبنان، وفق مرجعية القرار 1559، واستمر بالضغط على سورية وتهديدها وفرض حصار اقتصادي عليها، بسبب مواقفها الممانعة للمشروع الأميركي، وبسبب تمسكها بثوابتها الوطنية والقومية.

والسؤال الذي يطرح الآن: ماذا تريد الولايات المتحدة من سورية؟.

والجواب يأتي صريحاً واضحاً من خلال تصريحات المسؤولين في الإدارة الأمريكية، إنها تريد من سورية القبول الصريح بالاندماج تحت لواء المشروع الأميركي الصهيوني، ويأتي في هذا السياق: - طرد المنظمات الفلسطينية من سورية، ومساعدة إسرائيل في القضاء على المقاومة الفلسطينية. - مساعدة قوات الاحتلال في العراق في القضاء على المقاومة العراقية الوطنية، والمساعدة في دفع الشعب العراقي للقبول بالعملية السياسية تحت الاحتلال. - مساعدة إسرائيل في نزع سلاح حزب الله، وعدم التدخل في الشأن اللبناني، والقبول بتوطيد اللاجئين الفلسطينيين.

وفي مقابل ذلك فإن على سورية أن تتحول نحو الديمقراطية واقتصاد السوق. وأن تسمح للغرب والولايات المتحدة بالقيام بنشاط سياسي داخلي يصب في إطار تشجيع ما يدعى المجتمع المدني ونشر القيم الغربية والأميركية في المجتمع السوري.

وكانت الولايات المتحدة تضغط أيضاً باتجاه النظام السعودي والنظام المصري من أجل تحقيق الإصلاح الديمقراطي في إطار فرض مشروعها للشرق الأوسط الكبير. ولكنها بعد أن تعرضت إلى ما تعرضت له من فشل وإخفاق، يبدو أنها قررت تغليب فكرة الاستقرار على مسألة الإصلاح الديمقراطي، فخفت من ضغطها ومطالبتها مصر والسعودية بالتحول نحو الديمقراطية على حساب الاستقرار، مفضلة ضمان استقرار النظامين واستمرار ولائهما خوفاً من تصاعد حركات الممانعة للمشروعات الأميركية في الأوساط الشعبية، ذلك أن الديمقراطية الحقة هي التي تظهر الوجه الحقيقي للشعب، وتفرز عن طريق الانتخابات النزيهة ممثلين عن هذا الشعب، يعبرون عن إرادته وتطلعاته، وهذه الإرادة والتطلعات ستكون حتماً في الاتجاه الذي لا يرضي الولايات المتحدة.

من الممانعة إلى المقاومة:

كان من الطبيعي أن ترفض سورية الإملاءات والمطالب الأميركية، فهي حتى إن أرادت، لا تستطيع أن تقوم بالدور الذي يتطلبه المشروع الأميركي، الذي يعني بالنهاية: تصفية القضية الفلسطينية والقبول بتوطيد اللاجئين الفلسطينيين، والقبول بالاحتلال الأميركي للعراق ومساعدة النظام المنبثق عن هذا الاحتلال، والخروج نهائياً من لبنان ليس فقط مادياً بل ومعنوياً أيضاً.

والأهم من ذلك القبول بالاحتلال الإسرائيلي للجولان، وإقامة السلام مع إسرائيل وفقاً لجدول الأعمال الإسرائيلي الأميركي، ابتداء من إقامة علاقات دبلوماسية معها وانتهاءً بالتطبيع الكامل. وداخلياً التحول نحو اقتصاد السوق وفق جدول أعمال مستورد ومعرب جوهره الليبرالية الاقتصادية الجديدة.

إن الرافض السوري للمطالب الأميركية، لاقى قبولاً شعبياً واسعاً ليس في الداخل السوري فقط، بل على امتداد الوطن العربي كما لاقى تأييد ودعم جميع شعوب العالم، وأعلنت سورية رسمياً دعمها للمقاومة في فلسطين ولبنان والعراق، وقالت بكل وضوح أنها لا تستطيع التخلي عن دورها القومي وأن المقاومة هي نتيجة للاحتلال وللممارسات الأميركية - الإسرائيلية، وطالبت بنفس الوقت بإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للجولان، ودعت إلى محادثات سلام.

لكن الولايات المتحدة وإسرائيل، لا تريدان إقامة سلام حقيقي في المنطقة، ولا تريدان الاعتراف للشعب الفلسطيني بحقوقه، ولا الانسحاب من الجولان، لهذا فقد عمدتا إلى المضي في مشروعها الذي يعتبر (الوجود السوري) عقبة كأداء في وجه الاستراتيجية الأميركية - الصهيونية الهادفة إلى تفكيك الوطن العربي وإعادة تركيبه على أسس دينية وطائفية وأثنية وقبلية في كيانات مصنعة تدور في فلك الكيان الإسرائيلي تحت المظلة الأميركية، الأمر الذي يقتضي العمل على إضعاف سورية ونفقيتها وعزلها دولياً وعربياً، وإعادة صياغتها بما يخدم أغراض المخطط الأميركي - الصهيوني.

إن الدفاع عن الوجود الوطني السوري، وعن الدور القومي لسورية، والصمود في مواجهة المخاطر المصيرية المحدقة بها، يتعين الانتقال من حالة الممانعة إلى حالة المقاومة إذ لم يعد التحصن خلف أسوار الممانعة نهجاً كافياً للحفاظ على الوجود الوطني والقومي، فالمخاطر تتصاعد، والتهديدات تتزايد مع كل تصاعد وتزايد للعقبات التي يواجهها المخطط الأميركي - الصهيوني في الأراضي المحتلة، وفي العراق ولبنان.

والانتقال إلى نهج المقاومة ينسجم مع الموقف السوري الثابت في دعم المقاومة الفلسطينية واللبنانية والعراقية سياسياً ودبلوماسياً، كما ينسجم مع توجيهات الرأي العام السوري، والعربي الرافض للاحتلال والممارسات الوحشية الإسرائيلية والأميركية.

إلا أن ذلك يحتاج إلى إعداد جيد ودقيق للدولة وللمجتمع من أجل القيام بالمهام التي تتطلبها المقاومة، وبالتالي تحصين المجتمع والدولة بما يترتب على ذلك. وهذا الأمر يتطلب إجراء مراجعة دقيقة لمختلف الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدفاعية والثقافية والإعلامية، والعمل على معالجة جميع الظواهر السلبية في هذه الجوانب، من أجل تعزيز قدرة سورية على الصمود في مواجهة التحديات والتهديدات والمخاطر الناجمة عنها.

وهنا لا بد من الإشارة إلى مسألتين في غاية الأهمية:

**المسألة الأولى:** إن نهج المقاومة المطلوب لا يعني التوجه مباشرة نحو استخدام الحل العسكري والعنف، فهذا الحل هو أحد حلول المقاومة، وبالتالي فإن هذا النهج لا يعني عدم اللجوء للحلول

الأخرى السياسية والدبلوماسية بما في ذلك العودة إلى مفاوضات السلام انطلاقاً من قرارات الشرعية الدولية.

ولذا فإن نهج المقاومة يجب أن يتجه إلى تحصين الجبهة الداخلية وإشراك جميع فئات الشعب في تحمل تبعات المقاومة، كما يندرج تحت عنوان المقاومة، تقوية الدولة واستعادة زمام المبادرة في الصراع، وتوسيع دائرته وتنويع أدواته وأشكاله، والتحوط لجميع احتمالاته، والتكيف مع مستجداته ومفاجآته.

والواقع فإن نتائج وتبعات نهج المقاومة، يتوقفان على مستوى تأهيل الدولة والمجتمع، على الاستعدادات المتخذة في مختلف مراحل المقاومة في الداخل وعلى التحركات السياسية والدبلوماسية على المستويين العربي والدولي. مما يتطلب مكاشفة الشعب بحقيقة الأهداف البعيدة والقريبة لما يخطط لسورية وللمنطقة العربية وللمخاطر التي تهدد أمن ومستقبل سورية والوطن العربي، ذلك أن إعداد المجتمع بجميع فئاته هو العامل الحاسم في نجاح نهج المقاومة، فلا يكفي إعداد المؤسسات الحكومية بما في ذلك القوة العسكرية، بل لابد من استنهاض قوى المجتمع للتحركات في المقاومة كخيار وحيد، ليس من أجل الوقوف في وجه الطغيان الأميركي - الإسرائيلي وإنما أيضاً من أجل تحرير الجولان. إن تعبئة طاقات المجتمع، تقتضي توسيع المشاركة السياسية، وإفساح المجال أمام جميع القوى الوطنية لتحمل مسؤوليتها، كما يتطلب ذلك نشر ثقافة المقاومة، في مقابل ثقافة الاستسلام التي يروج لها تحت مختلف الحجج الانهزامية.

**المسألة الثانية:** إن تقديم تنازلات إزاء الضغوط والتهديدات لا يجدي نفعاً إنما هو مضیعة للوقت وإفساح المجال لإنجاح مخططات العدو الإسرائيلي والولايات المتحدة، كما أن تقديم التنازلات المجانية بمثابة التخلي عن الحقوق الوطنية فالولايات المتحدة لا تقبل إلا بتنفيذ طلباتها كاملة (والأصح إملاءاتها) التي ترددها صباحاً ومساءً، إنها تريد استسلاماً نهائياً، ولا تقبل بهزيمة من أي نوع، وكذلك الأمر مع الكيان الصهيوني، فهو كيان مصطنع لا يتحمل هزيمة أو انكفاء حتى ولو كانت الهزيمة محدودة والانكفاء مؤقت، وهذا ما نشاهده ونلمسه في لبنان وفلسطين والعراق.

لهذا، فإن كان مفيداً انتهاج الأساليب السياسية والدبلوماسية لاتقاء شر المخططات الأميركية - الإسرائيلية، فإنه من المهم عدم الاعتماد على هذه الأساليب فقط، والتركيز على إعداد الدولة والمجتمع، توصلاً للدولة القوية التي تستطيع أن تواجه عندما يتطلب الأمر ذلك، كما تؤمن على التوازي (قوة تفاوضية) عندما تحتاج الدولة إلى الأساليب السياسية والدبلوماسية.

**قوة الدولة:**

لعل أبرز ما جاء به هنري كسينجر في كتابه (هل تحتاج أمريكا إلى سياسة خارجية - نحو دبلوماسية للقرن الواحد والعشرون) الصادر عام 2001 هو: «ألا تعطي انطباعاً بأنك ضعيف، وألا تدع غيرك يظن بك الضعف».

ولهذا فإن كسينجر (وغيره من الواقعيين) يرون أن الهدف الأساسي للإنسان أو للجماعة أو للدولة، هو زيادة القوة، سواء كانت عسكرية أو اقتصادية أو اجتماعية، دون إنكار أهمية وضع قواعد ومعايير ونظم لتنظيم العلاقة بين البشر أفراداً وجماعات ليعيشوا بسلام. ولا أجد حاجة للاستفاضة في بيان أهمية القوة، أو مفاهيم القوة وعناصرها، فالفكرة العامة لما تعنيه الكلمة واضحة في الأذهان، ومع ذلك فإن مفهوم القوة يعتبر أكثر تعقيداً مما يبدو في الظاهر، ذلك أن محددات امتلاك واستخدام القوة والعوامل الوسيطة المؤثرة على العلاقة بين امتلاك الإمكانيات والقدرة على استخدامها هي التي تكسب مفهوم القوة أبعاده الحقيقية.

ومن حيث المبدأ فإن (القوة) إنما هي وسيلة لتحقيق غاية، وليست غاية في حد ذاتها، وفي العلاقات الدولية، تعتبر القوة عبارة عن علاقة سلوكية بين طرفين يقوم أحدهما بالتأثير في سلوك الطرف الآخر في الاتجاهات التي تحقق أهدافه، أو بما يتفق مع رغباته في وقت معين أو عبر فترة زمنية ممتدة، أو في مجال ما أو عدة مجالات استناداً على توافر قدرات تتيح له (للطرف الأول) القيام بذلك.

ولكن من الضروري التنويه إلى أن علاقات القوة، في كثير من الأحيان، قد لا تكون ثنائية ذلك أن معظم التفاعلات الدولية متعددة الأطراف، كما أن القوة ليست قيمة مطلقة وإنما القوة نسبية، فمن غير الممكن وصف طرف ما بأنه قوي أو ضعيف إلا في إطار مقارنته بطرف آخر. كما تجدر الإشارة إلى أن وصف دولة ما، بأنها قوية لا يعني أنها قادرة على التأثير في سلوك الآخرين في المجالات كافة، وبشأن جميع القضايا المطروحة، بمعنى قدرتها على تحقيق نصر عسكري أو القدرة على السيطرة الاقتصادية والثقافية.

والقوة، ليست التأثير، وإنما القدرة على التأثير، وتستند هذه القدرة على امتلاك الدولة إمكانيات (خصائص - موارد - قدرات - مؤسسات) معينة تشكل مقومات القوة الوطنية التي تمكنها من التأثير على سلوكيات الدول الأخرى في الاتجاهات التي تحقق مصالحها، كالمساحة الجغرافية وعدد السكان والموارد الطبيعية والقدرات الاقتصادية والقوة العسكرية والبنية التكنولوجية والفعالية الثقافية والمؤسسات السياسية والحالة المعنوية للشعب.. لكن يأتي في المقدمة الإرادة الشعبية والحكومية، فالإرادة هي التي تستطيع بناء القدرات المولدة للقوة وهي التي تستطيع استخدام هذه القدرات لتحقيق الأهداف المرجوة وبدون الإرادة لا يمكن بناء القدرات ولا استخدامها.

وإذا كان الحديث عن عناصر القوة، له موقع آخر، فإننا في إطار ما هو مطلوب من هذه الورقة سنركز البحث في القدرة الاقتصادية، وعلاقة ذلك بنهج المقاومة.

## الاقتصاد والمقاومة:

الاقتصاد هو القاعدة المادية الأساسية التي تقوم عليها بنية المقاومة، وبالتالي فإن إضعاف القدرة الاقتصادية سيؤدي إلى زعزعة قوة الدولة، وإضعاف قدرتها التفاوضية، مما يضعف قدرة الدولة والمجتمع على الصمود، ويؤدي إلى تصدع الجبهة الداخلية وظهور أعراض الوهن ونفاذ الصبر، ومن هنا يبدو مفهوماً استخدام العقوبات الاقتصادية التي تصل إلى حد الحصار في العلاقات الدولية من قبل الدولة الكبرى الولايات المتحدة.

كما يبدو مفهوماً أيضاً استخدام العقوبات الاقتصادية تجاه سورية من أجل إخضاعها للمطالب الأميركية.

ولذا تبدو مهمة تعزيز مناعة الاقتصاد السوري من المهام الأساسية التي تعتبر من أولويات الصمود والمقاومة، وليس هذا فحسب، فإن قوة الاقتصاد السوري من المهام الرئيسية ليس فقط من أجل المقاومة والصمود، ولا من أجل تعزيز مكانة سورية الممانعة للمشروع الأميركي - الإسرائيلي، بل أن قوة الاقتصاد السوري ضرورة وهامة من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ذلك أن كلاً من الممانعة والمقاومة والتنمية تتطلب اقتصاداً قوياً وديناميكياً وقادراً على التوسع باستمرار لتحقيق معدلات نمو عالية تشتمل ليس فقط على معدل نمو عالٍ، وإنما أيضاً على مؤشرات مناسبة ومتساعدة للتنمية البشرية أو الإنسانية، فضلاً عن ذلك من شأنه تعزيز صمود سورية في مواجهة الضغوط الخارجية ومحاولات فرض الحصار عليها.

والسؤال الآن: هل أن السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي تم اتخاذها منذ الإعلان عن الإصلاح الاقتصادي - وخاصة منذ الإعلان عن حسم خيار الإصلاح تحت عنوان: «اقتصاد السوق الاجتماعي» تحقق الأهداف المعلنة؟.

### المؤشرات الاقتصادية في ظل توجهات السياسات الاقتصادية:

الإجابة على هذا السؤال تتطلب أولاً الإحاطة بالعناوين الرئيسية للسياسات الاقتصادية والاجتماعية منذ منتصف الثمانينات من القرن الماضي وحتى عام 2000، ثم الانتقال إلى الوقوف على كنه هذه السياسات منذ عام 2005 أي منذ إقرار التوجه نحو اقتصاد السوق الاجتماعي، ثم علينا أن نجيب على الأسئلة التالية من خلال الوقوف على أهم المؤشرات الاقتصادية:

1 - ماذا حصل للفقر؟.

2 - ماذا حصل للبطالة؟.

3 - ماذا حصل لتوزيع الثروة والدخل؟.

وفي الإجابة على هذه الأسئلة نستطيع الوقوف على نتائج السياسات الاقتصادية خلال المرحلة.

أولاً: تطور السياسات الاقتصادية:

1 - اتسمت السياسات الاقتصادية والمالية في الستينات بالتشدد، وارتبطت بالتأميم، وتنفيذ الإصلاح الزراعي تحت عنوان التحويل الاشتراكي.

2 - ومنذ قيام الحركة التصحيحية في أواخر عام 1970، وحتى منتصف الثمانينات اتخذت مجموعة من الإجراءات التي رافقت تدفق أموال المعونات العربية بعد حرب تشرين 1973، وكان هدف هذه الإجراءات التوجه نحو تحقيق التنمية وإقامة البنية التحتية والمشروعات الصناعية عن طريق الاستثمار العام، وتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار ومنحه المزيد من التسهيلات والتوسع في الخدمات الاجتماعية، وقد جاءت السياسات الاقتصادية والمالية تحت عنوان التعددية الاقتصادية، وإن بقي شعار التحويل الاشتراكي مرفوعاً.

وبدأت تنمو في هذه المرحلة «الطبقة الجديدة» من تحالف بعض رجال الأعمال وفئة من البيروقراطيين، حيث استفادت هذه الطبقة من أسلوب التعاقد (مفتاح باليد) في إقامة المشروعات الصناعية، كما استفادت من أسلوب الاستيراد لأهم المواد الحياتية والاستراتيجية التي كانت محصورة بالقطاع العام التجاري، فاتخذت دور الوسيط بين الجهات العامة والموردين، رغم أن القانون منع مثل هذه الوساطة.

أدت هذه الممارسات الاقتصادية والتجارية، إلى إقامة مشروعات هامة في القطاع الصناعي، ولكن تبين أن العديد من هذه المشروعات لا يستوفي الشروط الفنية، وبينما كان يؤمل أن تعطي هذه المشروعات ثمارها في مطلع الثمانينات، فإن ذلك لم يتم فضلاً عن سوء التنفيذ.

وفي هذه المرحلة بدأ الفساد يتموضع في أغلب الجهات العامة، خاصة بعد أن شكلت «لجنة الكسب غير المشروع» ولم يبت بتقاريرها حيث اعتبر ذلك بمثابة الضوء الأخضر لتغليب قوى الفساد.

3 - بعد أن توقفت المعونات العربية تدريجياً منذ انخفاض أسعار النفط، ثم توقفت نهائياً في منتصف الثمانينات، أصبح الاقتصاد السوري يعاني من أزمة حادة في القطع الأجنبي، فضلاً عن المشكلات الناجمة عن ضعف الأداء الحكومي وشح الموارد وسوء المواسم الزراعية، وانعكس ذلك كله على صعوبات اقتصادية ومالية تمحورت حول:

1 - خلل في التوازنات الاقتصادية، وبرز ذلك في الحالات التالية:

- العلاقة بين الأسعار والأجور.

- عجز الموازنة العامة.

- عجز الميزان التجاري ومدفوعات.

- خلل في العلاقات بين الادخار والاستثمار والاستهلاك.

- بروز ظاهرة الركود التضخمي.

2 - سوء توزيع الثروات والدخول، واتساع دائرة الفقر وانحسار دور الطبقة الوسطى وتنامي

دور فئة الرأسمالية والكومبورا دورية.

3 - تدني مستوى الأداء العام وانتشار ظاهرة الفساد والإفساد.

4 - تراجع معدلات النمو الاقتصادي.

وأمام عجز الأدوار الاقتصادية عن تقديم الحلول المناسبة، انبرى الليبراليون الاقتصاديون الجدد إلى تقديم حلولهم العملية التي اتخذت اتجاهين:

**الأول:** سرعة تأمين احتياجات السوق المحلية من المواد الحياتية والاستراتيجية لتخفيف الضغط الشعبي، وذلك بالسماح لتجار القطاع الخاص بالاستيراد خارج إطار الأنظمة النافذة، وتجاوزاً لقرارات حصر استيراد هذه المواد بالقطاع العام التجاري، وذلك بتسهيلات ائتمانية ودون تحويل بالطرق الرسمية، مما يشكل خرقاً لأنظمة القطع، ولأنظمة التجارة الخارجية، كما أدى ذلك إلى جانب عوامل أخرى إلى تدهور سعر صرف العملة الوطنية.

**والثاني:** انتهاج سياسية مالية انكماشية، تقوم على تخفيض الإنفاق العام بشقيه الجاري والاستثماري، بهدف تخفيض عجز الموازنة، وتخفيض معدلات التضخم. وقد أدى ذلك إلى تجميد الأجور في الوقت الذي استمرت فيه الأسعار في الارتفاع، كما أدى إلى تخفيض مستوى الخدمات الاجتماعية خاصة في مجال التربية والتعليم والصحة.

وانسجمت السياسات المتبعة هذه مع توجهات نصائح صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، خاصة وأنها ترافقت بعد ذلك باتخاذ مجموعة من الإجراءات لتشجيع القطاع الخاص وتقديم التسهيلات والمزايا له من أجل زجه في المجال الاستثماري وإقامة المشروعات، وتمثل ذلك في صدور القانون رقم 10/ لعام 1991.

لكن هذه السياسات والإجراءات التي اتخذت تحت وطأة الأزمة الاقتصادية والمالية، لم يرافقها إجراءات أخرى على صعيد معالجة مشكلات القطاع العام، وكذلك لم يرافقها إجراءات تتعلق بتحسين الأداء الحكومي ورفع سوية الإدارة، ومكافحة الفساد والحد من الهدر، وإقامة أنظمة الضمان الاجتماعي.

وإذا كانت هذه السياسات والإجراءات ذات الطابع الليبرالي، قد أدت إلى نوع من الانفراج في بداية التسعينات والذي يمكن إعادته أيضاً إلى الانفراج السياسي العام الناجم عن مفاوضات السلام بمدريد، إلا أن النتائج بعد ذلك أخذت طابعاً مغايراً مما أدى إلى تفاقم الأزمة الاقتصادية، كما استمرت حالات الاحتقان الاقتصادي على صعيد مستويات المعيشة والأسعار والبطالة والأداء الاقتصادي العام.

وأدى ذلك كله إلى المطالبة الشعبية والرسمية بضرورة الإصلاح الاقتصادي وتشكلت العديد من اللجان لهذا الغرض، وبينما يعيد أصحاب التحول نحو اقتصاد السوق الأزمة إلى عدم اكتمال السياسات والإجراءات الاقتصادية والمالية والتجارية في هذا الاتجاه، فإن العديد من الاقتصاديين والسياسيين في المنظمات الحزبية والشعبية واتحادات العمال والفلاحين، يرجعون الأزمة إلى أسباب تتعلق بالتوجه

البارز في السياسات الاقتصادية والمالية والتجارية المتخذة الذي يغلب عليه الطابع الليبرالي ومحاربة اقتصاد السوق ودعائه.

وهكذا بينما تعطل وضع برنامج للإصلاح الاقتصادي بسبب تباين الآراء في اللجان المشكلة لهذا الغرض وفي الأوساط السياسية، فقد تم اتخاذ إجراءات جديدة أخرى، باتجاه المزيد من الانفتاح الاقتصادي، تحت تأثير مجموعة من العوامل أهمها تنامي دور ما يمكن أن ندعوه «رأسمالية الأنابيب» أي الرأسمالية المصنعة عن طريق الفساد والدعم. وكذلك بسبب التأثير الذي أحدثه الدفع باتجاه أوروبا ومفاوضات الشراكة الأوروبية المتوسطية، وتأثير الأجواء الخارجية العامة، ونشاط مركز الأعمال الأوربي في دمشق، وحلب بين رجال الأعمال وبعض الأكاديميين والطبقة البيروقراطية العليا، هذا فضلاً عن الأجواء التي كان ينشرها بعض العائدين من الخارج والذين تأثروا بأسلوب وقيم الغرب، والنشاط الذي كان يقوم به بعض اللبنانيين في صلاتهم مع بعض المسؤولين في دعوة صريحة للانفتاح خاصة في مجال المصارف وقطاع التأمين.

وبهذا يمكن القول أن الاتجاه المنادي بالتوجه نحو اقتصاد السوق والانفتاح والانخراط بالعملة والاقتصاد العالمي، أصبح يحتل مراكز متقدمة في الإدارة الحكومية وفي الأوساط المؤثرة على مراكز اتخاذ القرار، خاصة بعد تعرض سورية للمزيد من الضغط الأميركي بسبب تسارع الأحداث في العراق ولبنان والأراضي الفلسطينية المحتلة، الأمر الذي قاد إلى اتخاذ المؤتمر القطري العاشر لحزب البعث العربي الاشتراكي قراره بالتوجه نحو «اقتصاد السوق الاجتماعي» الذي فسرتة الإدارة الاقتصادية على أنه مرحلة انتقالية لإقرار الليبرالية الاقتصادية الجديدة.

### المؤشرات الاقتصادية:

في الإجابة على التساؤلات حول حصيلة السياسات والإجراءات الاقتصادية التي اتخذتها الحكومة منذ منتصف الثمانينات من القرن الماضي، والتي كان عنوانها التحول التدريجي نحو اقتصاد السوق الحر والانفتاح، والتي أدت فيما أدت إليه إلى تقليص دور الدولة على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي وصولاً لأحد أهم أهداف الليبرالية الاقتصادية الجديدة وهو الوصول إلى حكومة الحد الأدنى.

في إجابتنا على الأسئلة الثلاثة فيما يتعلق بالبطالة والفقر وتوزيع الثروة والدخول، نجد التالي:

1 - يتبين من نتائج مسح البطالة لعام 2003، أن البطالة تنامت على نحو متسارع خلال العقدين الأخيرين، وقد بلغت عام 2003<sup>(1)</sup> نحو (11.7%) من قوة العمل، وتتزايد قوة العمل سنوياً بما

(1) د. نبيل مرزوق - واقع وآفاق الاقتصاد السوري - ورقة قدمت لورشة عمل في جمعية العلوم الاقتصادية عام 2006.

يقارب (3.8%) مما يعني أن هناك حاجة سنوية لما يقارب 200 ألف فرصة عمل جديدة، وذلك بغض النظر عن جموع العاطلين من العاملين السابقين.

2 - خلص تقرير (الفقر في سورية 1996 - 2003)<sup>(1)</sup> إلى عدد من الاستنتاجات الهامة، وفي مقدمتها:

أ - لم يتمكن في عامي 2003 و2004 ما يزيد عن 2 مليون سوري (11.4%) من السكان، من الحصول على حاجتهم الأساسية من المواد الغذائية وغير الغذائية.

ب - يرتفع الفقر الإجمالي في سورية إلى 13% ليشمل 5.3 مليون شخص.

ج - انتشر الفقر بشكل عام، في المناطق الريفية أكثر من المناطق الحضرية (62% في المناطق الريفية).

د - ارتفعت معدلات وعمق وحدة الفقر في الإقليم الشمالي - الشرقي (إدلب - حلب - الرقة - دير الزور - الحسكة) بشقيه الريفي والحضري، وتميز الإقليم الجنوبي بانخفاض مستويات الفقر، وإقليم الوسط والساحل بمستويات متوسطة من الفقر.

3 - تزداد المشكلة وضوحاً عندما نقف على سوء توزيع الثروة والدخل، والواقع أن الدراسات الميدانية تكاد تكون معدومة في مجال كيفية توزيع الدخل والثروة، إلا أن تقرير الفقر المشار إليه، والمسح الذي أجراه المكتب المركزي للإحصاء عام (2003 - 2004) حول نفقات الأسر من خلال العينة، يعطي بعض النتائج الهامة في هذا الخصوص، إن الإحصاءات الرسمية تتجنب التطرق إلى مسألة توزيع الدخل، والتغير الحاصل عليه، لكن تقرير الفقر يشير إلى توزيع الانفاق للشرائح الاجتماعية المختلفة مقسمة إلى نسب عشرية من السكان، فالشريحة الدنيا التي تشكل 50% من السكان بلغت النسبة التراكمية لإجمالي النفقات لديها (25.3%) بينما الشريحة الوسطى (وتشكل 30% من السكان) بلغت هذه النسبة لديها 54.75% في حين أن هذه النسبة لدى الشريحة العليا (20%) تبلغ 100%.

هذا ويتوزع إجمالي النفقات على الشرائح على النحو التالي:

الشريحة الدنيا (50%) من السكان: 25.3%.

الشريحة الوسطى (30%) من السكان: 29.45%.

الشريحة العليا (20%) من السكان: 42.25%.

إن ذلك يدل بوضوح على أن النمو الاقتصادي لم يكن مالياً للفقراء، كما ارتفعت اللامساواة بين السكان، ويقول تقرير الفقر أن 20% من السكان (الأدنى إنصافاً) استهلك 7% فقد في حين استهلك

(1) الفقر في سورية 1996 - 2003 - محقق رئيسي هبة الليثي - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في سورية حزيران 2005.

الـ 20% (الأكثر ثراء) 45% من جميع أنواع الإنفاق، ويقول التقرير أيضاً أن توزيع الإنفاق ازداد سوءاً خلال الفترة 1996-2003، الأمر الذي يعكس تراجعاً في عدالة توزيع الدخل، مما يؤكد أن بطء النمو الذي يعكس نتائج السياسات الاقتصادية، كان مترافقاً مع إعادة توزيع الفئات الأغنى أو التي تتدرج على سلم الثراء، في حين أن هذه السياسات أدت إلى توسيع قاعدة الفقر وانحسار الطبقة الوسطى.

4 - نتيجة للسياسات المالية الإنكماشية، وما رافقها من انفتاح تجاري وتخلي الدولة عن بعض مهامها للقطاع الخاص، وعدم قيام هذا القطاع بالدور المطلوب، فقد كانت النتيجة تحقيق معدل نمو سلبي خلال الثمانينات بلغ (-0.54%) سنوياً، وتراجع معدل الاستثمار إلى مستويات دنيا (نحو 15% عام 1988 ونحو 19.77% عام 1990 من الناتج الإجمالي). ولكن بعد الانفراجات السياسية الحاصلة في مطلع التسعينات تزايدت نسبة الاستثمار لتبلغ عام 1995 (34% من الناتج الإجمالي) لكنها عادت وانخفضت من جديد لتصل عام 2000 إلى 18% من الناتج، وبالمقابل تراجع معدل النمو الاقتصادي من 4.75% في النصف الأول من التسعينات إلى 2.59% في النصف الثاني من التسعينات. وساد في نهاية القرن العشرين ومطلع القرن الحادي والعشرين ركوداً استمر حتى عام 2002 تراجع فيه الناتج المحلي (1999 - 2000 - 2001) بما يعادل 1.8% وسطياً بالمقارنة مع عام 1998.

لقد تبين أن التسهيلات والإعفاءات الممنوحة للقطاع الخاص، لم تغير من سلوكه الاستثماري، ومن موقفه من عملية التنمية، حيث لا يزال يعتبر نفسه غير مسؤول أو معني بتحقيق تنمية اقتصادية عادلة.

وإذا كان معدل النمو الاقتصادي قد تحسن بعض الشيء فهو لا يزال منخفضاً، إذ تشير أرقام هيئة تخطيط الدولة أن معدل النمو الاقتصادي في الفترة ما بين 2000 - 2004 كان بحدود 3.7% سنوياً، كما يشير التقرير الاقتصادي العربي الموحد للعام 2004 أن معدل النمو الاقتصادي في سورية عام 2003 بالأسعار الثابتة لم يتجاوز 2.6%.

ويلاحظ هنا، كيف يتلاعب صندوق النقد الدولي، ففي محاولته دعم الإصلاح الاقتصادي الليبرالي، والدفع باتجاه المزيد من القرارات الانفتاحية، يذكر في تقرير لبعثة خاصة عن سورية، أن معدل النمو وصل إلى 5.5%، فكان هذا التقرير مبعث رضا للإدارة الاقتصادية التي هلت له، ولكن التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي الذي صدر مؤخراً ذكر أن معدل النمو في سورية لم يتجاوز 3.2% وأن التضخم وصل إلى 14%<sup>(1)</sup>.

(1) جريدة الحياة 2006/9/15، ومعدل 5.5% نشرته جريدة تشرين الصادرة في 2006/7/6.

5 - كان للسياسات الاقتصادية والاجتماعية نتائج أخرى تتعلق بدور الدولة من خلال حجم الحكومة (الذي يقاس بنسبة الانفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي)، فقد أدت السياسات الليبرالية الاقتصادية الجديدة الداعية إلى حكومة الحد الأدنى، إلى تخفيض الإنفاق الحكومي وبالتالي تقليص حجم الحكومة من 41% من الناتج المحلي الإجمالي في الفترة ما بين 1972 - 1984 إلى 25% للفترة ما بين 1985 - 1998<sup>(1)</sup>.

وحسب البيانات المنشورة في المجموعة الإحصائية السورية، فإن حجم الحكومة السورية كان عام 1980 يصل إلى 48.2% من الناتج المحلي أما عام 2004 وبعد قطع حساب ذلك العام فقد أصبح حجم الحكومة 33.66% من الناتج المحلي، وهذا يدل دلالة واضحة على تراجع دور الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية وهذا التراجع يفسر التراجع في الاستثمار العام الذي كانت الحكومات المتعاقبة تنتظر أن يحل القطاع الخاص مكانه، كما يفسر التراجع في الخدمات الاجتماعية وتقليص حجم الدعم المقدم للسلع التموينية.

6 - حسب التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2004، فإن متوسط نصيب الفرد في سورية من الناتج المحلي الإجمالي عام 2003 بلغ (1217 دولار) أقل من نصف متوسط نصيب الفرد في الدول العربية، و57% من وسطي دخل الفرد في الدول متوسطة النمو و22% من متوسط دخل الفرد العالمي. وهو يبلغ 25.8% من وسطي دخل الفرد في لبنان.

7 - يضاف إلى هذه المؤشرات انخفاض مستوى الأداء والإنتاجية، وعجوزات الميزان التجاري وميزات المدفوعات والموازنة العامة..

إذن .. نستخلص من هذه المؤشرات، أن توجهات الحكومة نحو اقتصاد السوق أدت إلى أوضاع اقتصادية واجتماعية لا تتناسب ولا تنسجم مع تطلعات شعبنا إلى التنمية من جهة، ولا مع أهداف التصدي للضغوط والحصار والتهديدات التي تطلق على سورية في كل يوم.

إن اتساع دائرة الفقر والبطالة يؤدي إلى إقصاء وتهميش جزء هام من الشعب وهو أمر لا يلتقي مع ضرورة حشد جهود جميع المواطنين من أجل التنمية ومن أجل الصمود والمواجهة، وتحرير الأرض المحتلة في الجولان.

إن تقليص حجم الحكومة، يؤدي إلى الوصول إلى حالة (الدولة الرخوة) وهذه الدولة ستكون ضعيفة، هشّة، غير قادرة على التصدي للضغوط والتهديدات وستكون قدرتها التفاوضية ضعيفة، فيما إذا كان هناك اتجاه نحو التفاوض.

(1) تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2002.

إن تخفيض الإنفاق العام على الصحة والتعليم، في الوقت الذي يسمح به للتعليم الخاص، وللطبابة الخاصة، يعني أن التعليم والصحة سيكونان فقط للفئة القادرة على الدفع، وهذا يخالف أهم الأهداف التنموية، عدا عن أهداف الصمود والتحرير.

لهذا كله، نتساءل: إلى أين سيأخذنا دعاء اقتصاد السوق الحر، والمروجين للعولمة والانخراط بالاقتصاد العالمي؟ .. وماذا تريد الفئة الجديدة من (رأسماليي الأنابيب المصنعة)؟.

لاشك أن ذلك سيؤدي إلى تسهيل عمل آليات تنفيذ المخططات الهادفة إلى إشاعة حالة عدم الاستقرار والفوضى والتوتر، وبالتالي تسهيل تنفيذ «مشروع الشرق الأوسط الكبير» إن توسيع عمل قوى السوق يعني ضمناً الإقتراع من دور الدولة الاقتصادي والاجتماعي، وبالتالي فإن ذلك سيقود إلى (تصغير) حجم الدولة وإضعافها، وتخفيض قدرتها التفاوضية.

وبذات الوقت، فإن ذلك كله يجري لصالح فئة محدودة من المنتفعين التي تم (تصنيعها) لتقوم بالدور المرسوم لها في التحول نحو اقتصاد السوق الحر والارتباطات مع المشروعات الخارجية بالمشاركة مع بعض البيروقراطيين والمنتفعين، حيث تحولت هذه الشراكة غير المعلنة، إلى جماعة مغلقة تتداول النفوذ والسلطة والثروة معاً.

إن المنادين بالتوجهات الاقتصادية الليبرالية إذا ما انطلقنا من حسن النية، يراهنون على مجموعة من الافتراضات أهمها:

- 1 - إن القطاع الخاص السوري قادر على قيادة الاقتصاد الوطني.
  - 2 - إن الاستثمار الخاص (المحلي والعربي والأجنبي) سوف يملأ الفجوة الناجمة عن تقليص الاستثمار العام.
  - 3 - إن السوق قادر بآلياته وقواه، على تخصيص أكفاً للموارد وتوزيع أمثل للدخول والرواتب.
  - 4 - إنه لن تكون هناك ممانعة شعبية أو ممانعة من أصحاب المصلحة الحقيقية وهم الفئات الواسعة من الشعب من عمال وفلاحين وحرفيين وكسبة ومحدودي الدخل..
- وأساس المراهنة هنا، أن المنظمات الشعبية والحزبية (ممسوكة) من قبل السلطة، ولذا فلن تجرأ هذه الفئات على المعارضة الجديدة للتوجهات الاقتصادية الليبرالية التي تبنتها الإدارة الاقتصادية.

إن هذه المراهنات سوف تفشل أمام حقائق التطور والتاريخ:

- 1 - لقد ثبت تاريخياً، فشل اقتصاد السوق في تحقيق التنمية، خاصة مع فقدان السوق السوري المؤسسات والآليات القادرة على استيعاب صعوبات الحرية الاقتصادية ومشكلات الاندماج بالاقتصاد العالمي، فضلاً عن عدم وجود الضمان الاجتماعي الشامل (خاصة في ميدان التعليم والصحة)، مما يمكن أن يخفف من النتائج السلبية لانسحاب الدولة من دورها الاجتماعي. واقتصاد السوق الحر غير قادر على تحقيق تخصيص الموارد وخلق التوازنات الاقتصادية المطلوبة.

2 - القطاع الخاص في سورية غير مؤهل لقيادة الاقتصاد الوطني، لا من حيث الكفاءة ولا من حيث الإمكانيات المادية، فل يتحقق أي استثمار جدي في القطاع الخاص، كما أن الأموال السورية المهربة بقيت في الخارج، لا بل زادت نتيجة عمليات النهب المنظمة التي تقوم بها الفئة الجديدة من رأسماليي الأنابيب.

3 - الاستثمار الأجنبي لا يمكن أن يحقق تنمية أو يسهم في خلق اقتصاد قوي قادر على المواجهة والسمود، فالتنمية أساساً لا يمكن استيرادها، فضلاً عن أن للرأسمال الأجنبي شروطه التي لا تستطيع سورية تلبيتها، ولعل أهم هذه الشروط هو السلام مع إسرائيل، الذي يعني في وضعنا الراهن استسلاماً.

4 - لا يمكن ضمان عدم ممانعة الفئات المتضررة من التحول نحو اقتصاد السوق الحر، ولعلنا نشهد الآن بداية هذه الممانعة من خلال بعض اللقاءات العمالية والشعبية، وحتى في أوساط الحزب وأحزاب الجبهة ومجلس الشعب، وإن بدت هذه الممانعة خجولة بعض الشيء.

هنا لا بد أن نشير إلى أن مؤتمر حزب البعث العربي الاشتراكي أقر في مؤتمره العاشر عنواناً جديداً للاقتصاد هو «اقتصاد السوق الاجتماعي» وقد خلق هذا العنوان الجديد، بعض الإشكاليات والالتباس في المفاهيم، ذلك أن من الواضح أنه يعني تحقيق المعادلة الصعبة في تحقيق كل من النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية، إلا أن عدد من المسؤولين الاقتصاديين صرحوا مراراً على أن اقتصاد السوق الاجتماعي، ما هو سوى مرحلة للوصول إلى اقتصاد سوق حر.

لهذا لا بد من العمل على وضع الاقتصاد السوري في مساره الصحيح، ذلك المسار الذي يقوم على تحقيق التنمية من جهة، ويدعم التوجه السياسي للدولة في مواجهة التحديات والضغوط من جهة ثانية، الأمر الذي يحتاج إلى سياسات اقتصادية واجتماعية تقوم على مفهوم «اقتصاد السوق الاجتماعي» بما يحقق التوجهات التالية:

1 - تحقيق أكبر قدر من الكفاءة في تخصيص الموارد، بما يتفق والهيكل الاقتصادي القائم، سعياً إلى توفير أفضل مستوى معيشي ممكن للمجتمع بمختلف فئاته، ويأتي ضمن ذلك، محاربة الهدر، والفساد، وتحقيق الانضباط في العمل.

2 - معالجة قضايا الفقر والبطالة، وما يتصل بها من قدرة الدخل الذي يحصل عليه المجتمع وفئاته المختلفة على تحقيق أقصى إشباع من خلال التوازن والاستقرار، هذا التوازن بعد تحديد دقيق بصورة ديناميكية عبر الزمن، ويأتي ضمن ذلك التركيز على الجانب الاجتماعي (الصحة - التعليم - مؤسسات الضمان الاجتماعي..) الأمر الذي يقتضي:

أ - تحقيق الإصلاح الإداري والتحول نحو الإدارة العصرية للاقتصاد الوطني، وتأمين حقوق الأفراد والمؤسسات فيما يتعلق بممارسة النشاط الاقتصادي.

ب - تنظيم عمل الأسواق، وخاصة ما يتعلق بممارسة المهن التجارية وضمان وصول السلع والمواد للمستهلك الأخير بسهولة وبأقل كلفة وبأفضل الأسعار التي تتناسب ومستويات الدخل والتزامات الأفراد.

ج - تأمين استمرار تقديم السلع والخدمات الاستراتيجية ذات النفع العام من قبل الدولة، واستمرار تقديم الدعم للسلع التموينية من خلال نظام للدعم تراعى فيه جميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية.

د - انتهاج السياسات الخاصة بتنمية الموارد في الأجل الطويل، وتخصيص الموارد في الأجل القصير، ولهذه السياسات علاقة وثيقة بتوزيع الدخل والثروة. إن تنمية الموارد وما يتصل بها من قضايا البيئة، تعتبر عملية إعادة توزيع عبر الزمن، بما لا يعتبر افتئات على حقوق الأجيال المستقبلية..

هـ - تحقيق متطلبات النمو المتوازن وما يتصل به من إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني، كأحد أركان التنمية، بما يتضمنه ذلك من تهيئة الظروف لتسريع نمو بعض القطاعات والدخول في قطاعات جديدة، تجاوزاً لما تقضي به القوى السائدة في السوق.

و - إعادة توزيع الدخل، ولهذه الوظيفة وجهان:

الأول: تحقيق الضمان الاجتماعي.

الثاني: تحقيق العدالة الاجتماعية.

ز - العودة إلى تفعيل سياسات التعددية الاقتصادية، بالتركيز على أن الاقتصاد الوطني، بحاجة إلى جميع الجهود والموارد في المجتمع، وأن مقياس ذلك يأتي من خلال معالجة جميع الأمور المعيقة لتحقيق إسهام حقيقي في التنمية من قبل القطاع الخاص، ومعالجة أوضاع القطاع العام وحل مشكلاته.

3 - رسم السياسة التجارية والاقتصادية مع العالم الخارجي، انطلاقاً من المصالح الوطنية دونما أي اعتبار آخر، وبالتالي التعامل مع الخارج بمقدار ما يخدم ذلك مصلحة اقتصادنا الوطني، ومن خلال البعد العربي في رسم العلاقات مع الخارج، وكذلك البعد العالمي في تنشيط وتشجيع العلاقات الاقتصادية والتجارية مع جميع الدول الصديقة.

وهذا يعني أن دعوتنا لعدم الانسياق وراء دعاوى العولمة والاندماج مع الاقتصاد العالمي لا تعني إطلاقاً الانعزال والتفوق حول الذات.

4 - إعادة الاعتبار للاتجاه التنموي في رسم السياسات الاقتصادية والمالية والتجارية والنقدية، وتأكيد الدعوة للاعتماد على الذات عن طريق حشد الموارد الوطنية والقيام بجهد حقيقي في مجال تخفيض الهدر ومكافحة الفساد والقضاء على الإسراف وإعادة الانضباط، وإعلاء شأن القانون وإعمال عدالة المقاضاة.

إن إعادة الاعتبار إلى العملية التنموية بعد تصحيح مسارها لا يمكن أن يتحقق إلا إذا تأكدنا من سلامة مسيرتها بجناحيها: جناح العقلانية وجناح العدالة الاجتماعية.

وتتمثل العقلانية بتعزيز مواقع قطاع الدولة وتحسين أدائه، توصلاً إلى قيام الدولة القوية بمؤسساتها وتقاليدها الوطنية وقيمها الوطنية بما يعزز القوة التفاوضية للدولة تجاه الخارج.

أما جانب العدالة الاجتماعية فيعززه عملياً جوهر التنمية المستقلة بالاعتماد على الذات وبحشد موارد المجتمع بجميع أطيافه والاستجابة لحاجات السكان الأساسية.

إن قيام اقتصاد قوي في سورية مرهون باستعادة المسار التنموي ورسم السياسات الاقتصادية والمالية والتجارية وفقاً لما يحقق الهدف المنشود، ولا بد في هذه الحالة من توفير الشروط الموضوعية لقيام الحكم الجيد أو الصالح (الرشيد) فضلاً عن توجيه الجهود نحو تحقيق المعايير العملية المطلوبة والتي يمكن إدراجها في خمسة معايير:

1 - المعيار الأول: التركيز على تواجد الحد الأدنى من قوى الدفع الذاتي وتحقيق التماسك والصلابة في الهيكل الإنتاجي، ويأتي في سياق ذلك الكشف عن النواة الصلبة التي يمكن الاعتماد عليها.

2 - المعيار الثاني: تدعيم عناصر القوة في الاقتصاد التي تجعل بالإمكان الحد من التأثيرات السلبية لل صعوبات الخارجية ويأتي في هذا المجال:

- التحكم في توقيت فتح وتحرير حساب رأس المال وميزان المدفوعات.
- الإقلال من الاعتماد المفرط على الاستيراد.
- تنويع الصادرات.

3 - المعيار الثالث: تحقيق تنمية حقيقية في الموارد البشرية.

4 - المعيار الرابع: دفع عملية التكامل الاقتصادي العربي فكلما كبر حجم الاقتصاد كلما أمكن توسيع إمكانات تحقيق التنمية.

5 - المعيار الخامس: تحقيق أوسع مشاركة شعبية وتوسيع قاعدة العمل السياسي الديمقراطي.

إن تحقيق هذه المعايير يعني تأمين التوازن بين متطلبات التنمية ومتطلبات وشروط التحرير والوقوف في وجه التهديدات والضغوط، مما يفترض عدم الاعتماد على آليات السوق في تخصيص الموارد وتوزيعها فيما بين بناء القدرات الدفاعية الذاتية ومشروعات التنمية ومتطلباتها بما يجعل الاقتصاد السوري أكثر قدرة على مواجهة الصدمات الخارجية.

هذه الثنائية في الأهداف لا بد أن تنعكس على السياسات والإجراءات بحيث يتمكن الاقتصاد السوري من السير على ساقين، ويبدو ذلك ضرورياً بحشد موارد القطاع العام والقطاع الخاص والتنسيق بين التخطيط والسوق ومن خلال التوفيق بين متطلبات لا مركزية التوطين الجغرافي للمشروعات والتوازن بين المشروعات الكبيرة والمشروعات الصغيرة، والتنسيق بين متطلبات تقديم الخدمات الاجتماعية، ودعم وتطوير النظام التعليمي، وتأمين العلاقة بين القطري والقومي، والقومي

والعالمي، وتغليب التناقضات الكبيرة على التناقضات الصغيرة، والموازنة بين حقوق الإنسان ومتطلبات الأمن القومي.

وبهذا يمكن خلق الموازنة بين نهج المقاومة ونهج التنمية بإقامة اقتصاد يمتلك مناعة عالية ضد الضغوط الخارجية التي تسعى إلى استنزاف قواه وإجهاده، والإساءة إلى التماسك الاجتماعي والمساس بقيم المجتمع ومعتقداته.

الدكتور منير الحمش